«الميثاق» تفتح ملف «العقم السياسي» وتسأل:

هل عقمت أحزاب المشترك أن تلد قائداً جماهيرياً واحداً؟!

استطلاع/ فاروق ثابت

■ هناك من يرى أن أحزاب المعارضة في «اللقاء المشترك» عانت وتعاني على الدوام من «رهبة القيادة» وأنها ضحية خلافات مزمنة ومتوارثة.. أقعدتها عن السير في بلورة عملية وحقيقية لمضامين العمل الديمقراطي والسلوك المدني القائم على النضال الذاتي وإفراز قيادات حقيقية يمكنها استقطاب تأييد ومباركة جماهير الشعب وجموع الناخبين.

آخرون يذهبون الى استبدادية العقلية الحزبية والسياسية التي تدير شئون التحالف القائم بين خمسة أحزاب «المشترك» ولذلك عزَّ عليها التنازل عنحق التمثيل الرسمي لواحد منها يمثلها في التنافس الانتخابي الرئاسي المقبل.. وكان الخيار الأوحد إيكال المهمة الحزبية الأكيدة الى شخصية مستقلة لا تربطها بالأحزاب أو الحزبية عموماً صلة أو علاقة انتماء.. «كان خياراً انتحارياً» كما يصرح كثيرون.. ولكن الأدهى والأمم هو: هل عقمت الأحزاب عن انجاز قادة –أو قائد حقيقي واحد؟! وهل تقرأ «الأحزاب» كتابات الديمقراطية والتنافس الحزبي بالمقلوب.. حتى توكل مهامها ومهماتها الى آخرين من خارج كياناتها؟! أين ذهبت شعارات وبرامج وضجيج الأحزاب عندما اختبرت للمرة الأولى في قدرتها على تزكية رجل منها لخوض التنافس؟!

في استطلاع موسع تفتح «الميثاق» ملف العجز أو العقم الحزبي.. وتبدأ من هذا العدد بعرض آراء وتقييمات الأكاديميين وعدد من أساتذة العلوم السياسية.. على أن تتوسع لاحقاً لتشمل غيرهم من السياسيين والمثقفين وأهل الرأي والمتابعين لشئون الحراك السياسي في اليمن.

وهي محاولة منا لاستقراء الذات وتحديد مكامن العجز والخلل وسوء التقدير والتدبير لدى الأحزاب والتنظيمات السياسية، وفي تجربتنا الديمقراطية المحلية عموماً.. وهذه كانت البداية:

● الدكتور محمد الفقيه – استاذ الاتصال السياسي بكلية الاعلام– جامعة صنعاء يقول:

– عدم وجود قيادات حزبية راسخة وثابتة ومتمكنة في بعض الاحزاب يعود الى مجموعة من الأسباب اولها ان العملية الديمقراطية في الجمهورية اليمنية مازالت وليدة منذ العام ١٩٩٠م ولم تتجذر بعد كما هو الحال في دول العالم المتقدمة التي بدأت فيها الديمقراطية منذ العام ٢٠٠٢م.. ثانياً ان كثيراً من الزعامات الموجودة في الاحزاب اليمنية قبلية وليست حزبية بمعنى ان هذه الزعامة لاتعي من العمل الحزبي إلاّ القشور وبالتالي لايمكن ان تتصدر ساعة الجد في القيادة الحزبية.. فكثير من القيادات في أحزاب عدة –ولا أعني بهذا رئيس الحزب فقط ولكن مواقع كثيرة في الحزب كالامين العام وغيره– نجد انها اما قبلية او مناطقية وبالتالي يظل العمل الحقيقي لدى الكوادر الصغيرة.. واشير هنا الى انه عند بدء زمن الاستحقاق الانتخابي لايمكن الدفع بهذه الزعامات القبلية او المناطقية او الدفع بالقيادات الفاعلة الصغيرة.. وهذا في نظري من الاسباب الرئيسية التي افرزت ظاهرة احزاب بلا رؤساء حقيقيين وفاعلين تدرجوا في العمل الحزبي من قيادات صغيرة حتى المراكز العليا القيادية.

ومن الاسباب ايضاً انه بعد اعلان الجمهورية اليمنية عام ١٩٩٠م وجدنا اشبه مايكون بتخمة حزبية مكونة من اكثر من ٤٠ حزباً ظهرت الى الساحة وهذه الاحزاب لم تكن احزاباً حقيقية بالمعنى الاصح وبمرور الوقت اختفت معظم هذه الاحزاب ولم يبق إلاّ الاحزاب التي لها قواعد جماهيرية معقولة ضمنت لها هذا البقاء.. والآن مرحلة التصفية الثانية، وسيأتي يوم لن يصل الى مركز رئيس الحزب إلاّ من كان قد ترقى من العمل الحزبي مبتدئاً بالقواعد الدنيا حتى الانتهاء بالمراكز القيادية الكبرى وهذا في نظري هو الذي أفرز ظاهرة احزاب بدون رؤساء في اليمن.

عجز شامل

● من جانبه الدكتور محمد مثنى نائب عميد كلية الاعلام– جامعة صنعاء، يرى ان الاحزاب المتواجدة في الساحة اليمنية تدرك جيداً مدى شعبية الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في المجتمع اليمني ولهذا فإن الخوف يدب في أعماق تلك الاحزاب التي لاتعرف الديمقراطية في صفوفها كونها احزاباً شمولية معروفة في الساحة ويؤكد ذلك تاريخها المليئ بما يؤرق الضمائر.. ولأنها لم تمارس الديمقراطية في حياتها قط فإنها غير قادرة اطلاقاً على اختيار شخصية واحدة من بين قياداتها.. ولأن هذه الاحزاب غائبة عن تنفيذ الديمقراطية على الواقع فإنها مأزومة.. لذا فهي الآن تحاول تغطية عجزها الشامل وعدم وجود التفاف شعبي حولها باختيار مرشح من خارجها.. فإذا كانت هذه الاحزاب واثقة بنفسها من حيث القدرة على مواجهة العراك الديمقراطي بشخصيات قوية لكان بإمكانها ان تقدم على ذلك وتعلنه منذ أعلن الرئيس علي عبدالله صالح عدم ترشيح نفسه في يوليو ٢٠٠٥م.. ولكنها رأت في اختيارها لمرشح أياً كان مخرجاً وحيداً لحفظ ماء الوجه امام المجتمع.

ولهذا فإن الاحزاب ستظل تعيش هذه الأزمة ولن تستطيع ان تشارك بفعالية في العملية الديمقراطية او تسهم بحق وحقيقة..

لذا فلا غرابة في ان نرى كل من تقدموا الى مجلس النواب بأوراق الترشيح معظمهم ليسوا شخصيات حزبية ولكنهم شخصيات مستقلة بمن فيهم الشخصية التي قدمتها احزاب اللقاء المشترك.. وهذا ما يؤكد ان الاحزاب غائبة ذات دور مفقود فضحها تماماً امام الشعب وصارت معروفة بأنها هزيلة تماماً في جميع اقوالها وافعالها..

لا مراء في القول إن الديمقراطية لدى هذه الاحزاب شعار من أجل الابتزاز والسعي للوصول الى السلطة بطرق ملتوية خارجة عن الاطار الصحيح بعكس ما اكده المؤتمر الشعبي العام الذي اثبت انه يعيش حراكاً ديمقراطياً حقيقياً وتجربة رائدة.

تناقض وطغيان مصالح

● الدكتورة بلقيس ابو اصبع – استاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء – رئيس مركز الجزيرة للدراسات وحقوق الانسان تقول :

– نصت المادة الخامسة من الدستور على ان النظام السياسي اليمني يقوم على التعددية السياسية والحزبية وذلك بهدف تداول السلطة سلمياً وتأتي الانتخابات الرئاسية كثاني انتخابات تتم في اليمن لترسيخ العملية الديمقراطية.. حيث تتم المنافسة على أعلى قمة في الهرم السياسي للدولة بطريقة حرة ونزيهة وقد حسم المؤتمر الشعبي العام في مؤتمره الاستثنائي ترشيحه للرئيس علي عبدالله صالح للرئاسة لفترة جديدة.. وبما ان المسئولية تحتم على احزاب المعارضة تقديم دور ايجابي وسليم في المساهمة للترشيح فقد اخفقت حتى الآن في هذا الجانب الذي اكدت فيه ضعفها وعدم المقدرة على اختيار مرشح من داخلها لهذه الانتخابات.

واعتقد ان ثمة ظروفاً وعوامل كانت السبب وراء هذا الاخفاق الذريع الذي اصبحت فيه قوى المعارضة تخور ولاتستطيع الوقوف صفاً واحداً.. وأهم هذه العوامل في رأيي التناقض الايديولوجي داخل هذه الاحزاب، وثانيها وجود مشروعات خاصة تطغى داخل كل حزب ضمن اطار احزاب المعارضة «المشترك» وبالتالي فإن جميع المحاولات الخاصة للتنسيق والتعاون للم شمل هذه الاحزاب لم يخلق جبهة موحدة تمكنها من اختيار مرشح منتم الى احدى احزاب «المشترك».. حتى لجأت لاختيار مرشح مستقل.. فقد كان ينبغي على احزاب المعارضة ان تستغل هذا الاستحقاق الديمقراطي وان تستفيد من الفرصة التي جعلت الكرة في ملعبها لتلعب دوراً قوياً وبارزاً في النزول بمرشح رئيسي لها والمساهمة في ترسيخ العملية الديمقراطية في اليمن..

لكن وللاسف اثبتت هذه الاحزاب انها مجرد شعار للديمقراطية حينما سلكت بنفسها طرقاً ليست بجديدة على مجتمعنا اليمني الذي عهد عنها الكثير من المواقف تنحو فيه منحى كهذا.

مظاهر صوتية بلا شعبية

■ وفي الاتجاه ذاته يؤكد د. حيدر غيلان – كلية اللغات جامعة صنعاء :

اذا أردنا ان نضع ترشيح احزاب اللقاء المشترك لشخصية مستقلة في اطاره الصحيح علينا ان ننظر الى هذه الخطوة من خلال ربطها بما سبقها من خطوات ومشاريع واجراءات وان كانت هذه الخطوات والمشاريع والاجراءات لم تتجاوز المظاهر الصوتية، ومن خلال ربطها ايضاً بما تعانيه هذه الاحزاب من مشكلات لعل من أهمها شعورها بعدم تفاعل الشارع معها وبتضاؤل او على الاقل عدم تقدم شعبيتها لانها لم تستطع تبني قضايا تحرك الشارع او على الاقل تكسب تعاطف الناس.

وبدلاً من معالجة هذه الاشكالات او على الاقل الاعتراف بها امام الجماهير ومراجعة الذات دأبت هذه الاحزاب من خلال خطابها الاعلامي الى الظهور امام الشعب والرأي العام المحلي والخارجي وكأنها ذلك الفارس المكبِّل الذي لو اطلق له العنان لاستطاع مسابقة الريح ولاكتسح كل مايقف امامه ولذا عمل اصحاب الخطاب على صناعة الحواجز ورسم القيود وحياكة القصص باقلامهم من أجل اظهار الواقع على غير ما هو عليه، فبدت اليمن وكأنها بلد يحرِّم الحزبية ويمنع الناس من التعبير عن آرائهم ويسجن فيه أصحاب الرأي المخالف.. بينما الحقيقة واضحة ولا تحتاج الى اثبات، فالجميع يعلم أن صحف المعارضة تجاوزت كل الخطوط الحمراء ولم يسلم حتى رئيس الجمهورية من شتائمها وان هناك كثيراً من دول العالم الديمقراطية لاتجيز ما يقوم به عدد من كتابنا، كما ان الدستور اليمني ونظام الانتخابات في اليمن يضمن لهذه الاحزاب ممارسة حقها وترشيح من تريد من اعضائها للرئاسة ومجلس النواب والمجالس المحلية، ومن حق المواطن ان يختار من يراه صالحاً لهذه المهام.. فأين المشكلة اذاً؟

في رأيي المشكلة تكمن في خوف قادة هذه الاحزاب من ظهور الحقيقة كما هي.. وتتعرف المؤسسات الدولية التي دأب قادة هذه الاحزاب على تضليلها من خلال خطابهم الاعلامي– تتعرف هذه المؤسسات وعامة الشعب على حجم شعبية هؤلاء القادة التي لا تساوي او على الاقل لا تتناسب مع حجم المظاهر الصوتية التي يطلقونها.. ومن هنا كان سعي قادة الاحزاب الى البحث عن مرشح مستقل يستر عيوبهم ويستمر هذا الخطاب المتعالي على الواقع لسنوات قليلة قادمة بتحميل الآخرين مسئولية فشلهم في الوقت الذي كان عليهم ان يثبتوا للرأي العام من خلال المنافسة ان الالتفاف الشعبي حول الاخ رئيس الجمهورية «مسرحية» كما يدعون.

كلما اجتمعت تفرقت

■ الدكتور عبدالعزيز الشعيبي –أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء– عميد كلية التجارة والاقتصاد قال: إن ثمة انفتاحاً في العمل السياسي علَّمنا منه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح درساً جديداً في السياسة ،وكان من المفترض أن تتعامل الأحزاب بنوع من الإقبال الحقيقي للأحزاب السياسية للمساهمة في التنافس السليم، والتي رأينا فخامة الرئيس يدفع بها دفعاً قوياً وصحيحاً.

وكون الأحزاب السياسية المعارضة لم تقدم على هذه العملية التنافسية بطريقة تسمو عن الضعف والتهالك، حتى استقرت في رأيها على مرشح من خارج الاطار الحزبي المعارض.. فإن ذلك يوحي بعدم قدرة هذه الأحزاب «المشتركية» على انتاج الكوادر القيادية.. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أن الأحزاب السياسية المعارضة تؤكد في ذلك عدم اتفاقها فيما بينها على مرشح من داخلها عندما لجأت الى هذا الخيار حسماً للموقف التي تقول فيه إنها قامت بذلك حتى لا يكون هناك أي نوع من المظاهر التي تدل على أن هذا المرشح قد خرج من عباءة حزب سياسي بحد ذاته.. وإن صح ذلك فإنني أرى أن الأحزاب السياسية المعارضة مازالت تعيش في ظروف غير التي تعيشها وهي أن الشعب اليمني– برمته قد حدد لنفسه بما لا يدع للشك مجالاً مسيرة حياته التي ينتهجها من خلال الديمقراطية.. وما هذه الظاهرة التي أصبحت مألوفة من «المشترك» في المجتمع اليمني إلاّ تأكيد على أن أحزاب المعارضة كلما اجتمعت كلما زادت الفرقة بينها.

ولا أدل علي ذلك من أن شخصاً آخر هو مرشح أحزاب المعارضة بدلاً من أن يكون من بينها.

مجرد مصالح!

■ الزميل يحيى علي علاو –مذيع تلفزيوني قال: اعتقد أن عدم اتفاق «المشترك» على مرشح للرئاسة يمثل أحد أحزابها يدل على أحد أمرين فإما أن أحزاب «المشترك» لا تملك في قيادتها من يتفقون فيه على أنه مؤهل وملائم للمنافسة، أو أن هذه التوليفة من أحزاب المعارضة لا تتسم بقدر من التفاهم والانسجام في الرؤية حول مرشحها للمرحلة القادمة.. وباعتقادي أن اضطرار «المشترك» لاختيار مرشح من خارج اطار أحزابه قائم بالدرجة الأولى على أن كل ما يجمعهم ليس إلاّ مجرد مصالح سطحية لا ترقى الى رؤى برنامجية عميقة ومتفق عليها.

وكلا الحالتين تعكس ضعفاً، فضلاً عن أن اختيارهم لمرشح كبير في السن لم يكن موفقاً من حيث أن منصب رئيس جمهورية يحتاج الى رجل قوي قادر على اقناع الشعب اليمني والامساك بزمام الكل.

ولهذا فإن الموقف الذي لجأت إليه المعارضة كان مهزوزاً منذ البداية وكان مدعاة للسخرية.

■ د. الفقيه:

أكثر الزعامات في أحزابها قبلية أو مناطقية . . ولا يمكن الدفع بها إلى المنافسة

■ د. محمد مثنى:

شعبية الرئيس علي عبدالله صالح أربكت الأحزاب فحاولت تغطية عجزها بمرشح من خارجها

■ د. حيدر غيلان:

خوف المعارضة من انكشاف حقيقة شعبيتها أمام المؤسسات الدولية والشارع اليمني دفعها إلى البحث عن مرشح مستقل

■ د. بلقيس أبو أصبع : التناقض الايديولوجي وطغيان المشاريع الخاصة . . أدى بالمعارضة لاختيار مرشح مستقل

■ د. عبدالعزيز الشعيبي : المعارضة غير قادرة على إنتاج كوادر قيادية

■ يحيى علاو : اضطرار «المشترك» لاختيار مرشحه من «الخارج» دل على أن ما يجمعهم مجرد مصالح لا أكثر

في ذكرى الانتصار العظيم.. السابع من يوليو

مات «الانفصال».. وعاش الوطن الواحد

كتب/نجيب شجاع الدين

■ السابع من يوليو هو يوم الانتصار العظيم.. انتصر الشعب اليمني لوحدته أولاً.. وأثبت للعالم رسوخ هذه الوحدة وأنه واحد.. لايقبل التشتت والضياع.. فعجلة التاريخ لن تعود إلى الوراء.

جسد أبناء القوات المسلحة والأمن.. أروع الصور والأمثلة في التضحية والنضال من أجل الوطن، مقدمة الدماء قرابين.. فالشعب اليمني تعلّم ويعرف جيداً أن التضحية لاتأتي إلاّ من أجل تحقيق مصلحة الوطن وأبنائه الشرفاء المخلصين وليس تضحية من أجل تحقيق رغبة أشخاص على حساب الوطن.

عاشت الوحدة ومات التفرق والانفصال.. كما شكل التلاحم الشعبي أنصع الأدلة والبراهين بخيار الشعب.. توافدت المعونات والمساعدات من كل قرية وبيت.. الرجال حملوا السلاح في مواجهة شبح التشطير..

النساء صنعن الكعك والخبز من أجل المرابطين في الجبال والسهول المدافعين عن حقهم الثابت انتصار الوحدة أو الشهادة.. وكان الانتصار.. لم تستطع فلول الردة والانفصال اقناع أبناء الشعب بخططهم الدنيئة.. أعدوا العدة.. رغم علمهم بالفشل إلاّ أنهم حاولوا التخريب والاقتناع برغبة التدمير.. ولكن الفشل واجههم أيضاً حتى أموالهم لم تحرك أية رغبة لدى الجنود بتخريب الوطن.. وخصصوا مئات الآلاف من الدولارات كجوائز لمن يقلع بطائرة ويقصف صنعاء أو غيرها.. من يطلق صاروخاً، قذيفة دبابة ويقتل من يريدون..

مات الانفصال وعاش الأخوة في وطن واحد، ومثلما ارتبط إنجاز النصر الأول إعادة تحقيق الوحدة اليمنية بالقائد الرمز فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.. ارتبطت ذكرى ٧ يوليو الانتصار العظيم بقائد المسيرة الوحدوية التنموية علي عبدالله صالح.. الذي صنع تاريخ اليمن الحديث وأرسى قواعد الوحدة.. ومضى مع أبناء شعبه يصلح ما أفسده النظام الملكي، الاستعمار البريطاني، التمرد والانفصال..

الرئيس علي عبدالله صالح عنوان اليمن.. واليمن عنوانه إنجاز تلو إنجاز.. يتحقق في شتى ميادين الحياة.. ولايستطيع أحد أن ينكرها.. تلاحم الجماهير اليمنية مع الوطن الغالي.. وتلاحم الجماهير مع قائدهم.. رافق كل مسيرات الإنجاز ولحظات الانتصار للإرادة الواحدة.. والشواهد تثبت هذا الارتباط الوثيق..

وفي ظل الوحدة يتطلع الجميع إلى المستقبل في ظل مجتمع ديمقراطي يمارس مبادئها السليمة.. ويحتكم لصندوق الاقتراع يختار من يريد.

في مثل هذا اليوم وقبل ١٢ عاماً.. أجاب أبناء اليمن عن أسئلة المشككين على مستوى العالم.. وأوجد لديهم نظرة واحدة بأن مجموع ١+١= واحد.. كما لاينسى أبناء الوطن تضحيات رجال القوات المسلحة والأمن في تحقيق النصر.. ويترحم على شهداء الوطن الغالي.. في ٧ يوليو ١٩٩٤م اذاعت كل وكالات الأنباء العالمية إلى كل العالم بيان مجلس الرئاسة الموجه إلى جماهير شعبنا الأبية بانتصار قواتنا المسلحة البطلة المدافعة عن الوحدة والشرعية الدستورية على فلول الردة والانفصال في قيادة الحزب الاشتراكي..

«الميثاق» تعيد نشر هذا البيان لما له في نفوسنا جميعاً من دلائل وعبر نستهدي بها في ذكرى ملحمة الانتصار..

عودة الحياة

● يا جماهير شعبنا الأبية:

بفضل من الله سبحانه وتعالى وببطولة قواتنا المسلحة والتفاف المواطنين في كل مكان حول وحدة وطنهم ونهجه الديمقراطي ومؤسساته الشرعية فقد أمكن اسقاط مؤامرة تمزيق الوطن وانهاء الفتنة التي حاولت عصابة التمرد والانفصال إشعالها بين أبناء الوطن الواحد.. وفي صبيحة هذا اليوم المجيد السابع من شهر يوليو ١٩٩٤م تحقق لشعبنا نصر جديد وذلك بانحدار آخر فلول عصابة التمرد والانفصال من مدينة عدن البطلة التي هب مواطنوها البواسل يطاردون من تبقى من تلك الفلول ويؤكدون تمسكهم بوحدة الوطن ونهجه الديمقراطي بعد أن ذاقوا الأمرين من هيمنة المتمردين.

إن مجلس الرئاسة وهو يؤكد انتهاء آخر أوكار التمرد والانفصال ليسره أن يتقدم بالتهنئة لجماهير شعبنا اليمني بهذا النصر الوحدوي الذي تحقق بجهود جميع أبناء اليمن البواسل وان يقدم التحايا الحارة لرجال القوات المسلحة والأمن الذين بذلوا أغلى مالديهم دفاعاً عن الوحدة وترسيخ دعائمها واثبتوا أنهم درع الوطن الحامي لمنجزاته والحارس على أمنه واستقراره.

ويسأل الله العلي القدير أن يتغمد الشهداء الأبرار بواسع رحمته وعظيم غفرانه..

يا جماهيرنا البطلة.. إذ كنا قد تمكنا من تأمين وحدة الوطن ودحر مؤامرة التمرد والانفصال فإن أمامنا اليوم مهاماً جديدة على طريق البناء الوطني في كافة المجالات وفي مقدمتها إزالة آثار التمرد على الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبما يعزز الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي ويؤمن الالتزام الصارم بالنظام والقانون.. ان كل هذه المهام تتطلب اصطفافاً وطنياً واسعاً لايقل عن ذلك الاصطفاف الذي تحقق في مواجهة مؤامرة التمرد والانفصال التي استهدفت تمزيق الوطن وتصفية مكاسب الثورة اليمنية السادس والعشرين من سبتمبر والرابع عشر من أكتوبر والقضاء على الخيار الديمقراطي الذي ارتضاه شعبنا طريقاً لبناء حاضره ومستقبله بناءً مفعماً بقيم العدل والحرية والمساواة.

إن مجلس الرئاسة وهو يعلن عن انتهاء جميع الأعمال العسكرية فإنه يؤكد على مايلي:

أولاً: تطبيق القرار بالقانون (١) لعام ٩٤م بشأن العفو العام الشامل الصادر بتاريخ ٢٣ مايو ٩٤م.

ثانياً: الاستعداد لتعويض المواطنين الذين فقدوا ممتلكاتهم نتيجة لأعمال التمرد وفقاً لما يقرر مجلس الوزراء من ضوابط.

ثالثاً: مواصلة الالتزام بالنهج الديمقراطي والتعددية السياسية والحزبية وضمان حرية الصحافة واحترام حقوق الإنسان.

رابعاً: مواصلة السير باتجاه الانتقال نحو اقتصاد السوق.

خامساً: اعتماد مبدأ الحوار في ظل الشرعية الدستورية لحل أي خلافات سياسية ونبذ كل صور وأشكال العنف في العلاقات السياسية.

سادساً: الاسراع بإعادة تطبيع الحياة العامة في المناطق التي تضررت من أعمال التمرد والتخريب وعودة جميع العاملين في الخدمة المدنية لممارسة مهام وظائفهم وبصورة اعتيادية.

سابعاً: توسيع المشاركة الشعبية في السلطة وإيجاد نظام للحكم المحلي يضمن صلاحيات واسعة للوحدات الإدارية.

إن مجلس الرئاسة في هذه الظروف يؤكد ان الأولوية تكمن في حشد كل الجهود والإمكانات وتوجيهها لإعادة إعمار ما خربه المتمردون ولتثبيت الأمن والاستقرار في جميع انحاء الجمهورية اليمنية مع اعطاء عناية خاصة لتطوير أوضاع مدينة عدن وتهيئتها لتصبح منطقة حرة تؤدي دورها الحيوي كعاصمة اقتصادية وتجارية في خدمة الاقتصاد الوطني وحركة التجارة المحلية والدولية.

وبهذه المناسبة نؤكد مجدداً أن وحدة اليمن لن تكون إلاّ أمناً واستقراراً لمنطقتنا التي سوف تواصل العمل مع دولها ومع جميع الدول الشقيقة والصديقة لما فيه خير شعوبنا وأمنها وتطورها والله ناصرنا وهو نعم المولى ونعم النصير.